



## أوراق في الإصلاحات الاقتصادية

# سمير النصيري\*: إلى السادة المرشحون للانتخابات: الشعب يريد برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي

بعد ايام قليلة ستبدأ الحملات الدعائية للمرشحين للانتخابات وستتسابق الكتل والاحزاب بطرح برامجها السياسية والاقتصادية على المواطنين. والمفروض ان يختار الناخب مرشحه استنادا لما سيحققه برنامجه الانتخابي من مكاسب وانجازات للعراق وشعبه. لذلك، وباعتباري مختصاً بالشأن الاقتصادي والمصرفي ولكي تكون لي مساهمه في تقديم العون للمرشحين كافة، وبما ان الشعب يريد أن يعتمدوا برنامجا وطنيا شاملا للإصلاح الاقتصادي خلال الدورة الانتخابية المقبلة ما بعد ظهور نتائج الانتخابات، اقترح عليكم ايها السادة المرشحون البرنامج الاصلاحى التالي.

### مقدمه

إن اغلب الدول، وخصوصا الدول النامية والعراق واحد منها، تعتمد مناهجها ونظامها الاقتصادي على الفكر والفلسفة والأيدولوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتستند في ذلك على الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية والبنى التحتية والهيكلية والارتكازية المتاحة للاقتصاد والاهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها لرفاهية المجتمع وتأمين احتياجات الشعب الأساسية والتي تجعله يشعر بان نظامه السياسي هو من اجل خدمته وبناء مستقبله. لكن هذا الشعور لا يجد ما يماثله ويعكسه في ظل الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الخاصة التي يعيشها بلدنا حاليا وبشكل خاص ما يعانیه الواقع الاقتصادي المضطرب والازمه الاقتصادية والمالية التي اثرت تأثيرا واضحا على عرقلة تنفيذ خطط الحكومة والقطاع الخاص في المساهمة بالتنمية الاقتصادية حيث ان لهذه الازمه اسبابها وتداعياتها الحالية والمستقبلية بسبب الهبوط المفاجئ لأسعار النفط في السوق العالمية وهو المورد الاساسي للعراق اقتصاديا والذي يشكل بحدود 60% من الناتج



## أوراق في الإصلاحات الاقتصادية

المحلي الاجمالي و95% من الايرادات السنوية في الموازنة العامة والفشل الواضح في خلق موارد اقتصادية جديدة وضعف التخطيط الاقتصادي وعدم التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية واستمرار العجز من سنة الى اخرى في العجز في الايراد غير النفطي وفي الموازنات العامة والعجز في ميزان المدفوعات بسبب عدم وجود صندوق سيادي اسوة بالدول النفطية الاخرى.

يضاف الى ذلك ارتباك الرؤية الاقتصادية المعقدة بالخلفيات وبواقع الاقتصاد العراقي الريعي وهجرة رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج بسبب الظروف الذاتية والموضوعية اعلاه وعم الاستقرار في بيئة الاعمال.

إن الذي يهمنا هنا هو الاقتصاد العراقي وما هو الجديد فيه. ما هي درجات التطور والتخلف في حلقاته الاساسية وما هي انعكاساتها على التنمية المستدامة؟ وما هي استراتيجيتنا الاقتصادية وبرنامجنا الاصلاحى ما بعد الانتخابات. ولكي يتحقق ذلك نقترح ما يأتي:

### الإطار العام للبرنامج

- 1- رسم خارطة طريق على المستوى المرحلي والاستراتيجي لإعادة صياغة المنهج الاقتصادي الجديد للعراق والذي يعتمد آليات الانتقال الى اقتصاد السوق.
- 2- تفعيل القرارات التي توصلت اليها لجان الخبرة المشكلة في مجلس الوزراء في عام 2015 لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية تتولى تطبيق خارطة الطريق لكل قطاع اقتصادي ويخضع تنفيذ هذه القرارات للمتابعة والمراقبة والتقييم.
- 3- تشكيل لجنة قانونيه مشتركه بين الحكومة والقطاع الخاص لإعادة صياغة وتعديل واصدار قوانين جديدة وتفعيل جميع القوانين الصادرة والمعلقة حالياً والتي تنظم ادارة العملية



## أوراق في الإصلاحات الاقتصادية

الاقتصادية وتخدم تطبيق خارطة الطريق التي يتم اقرارها، وهي جميع قوانين البيئة التشريعية التي تنظم وتدير الاقتصاد العراقي بمنهجه الجديد.

4- اعادة النظر بجميع الاتحادات والجمعيات والمنظمات المشكلة بقانون او تدار بأنظمة داخلية وتأسيس مجلس القطاع الخاص وتكون مهامه وفق ما ورد في استراتيجية تطوير القطاع الخاص للسنوات (٢٠١٤-٢٠٣٠)، منطلقين من تجربته عراقية خالصه تنسجم مع كل شيء عراقي صميمي في الوعي والثقافة والعمل المخلص والغد المشرق الذي نراه بعيون متفائلة وان نعمل وفق مبدأ (نختلف في السياسة ويوحدنا الاقتصاد) لان الشعوب لا تتحقق رفاهيتها وسعادتها ومستقبلها الزاهر بدون اقتصاد وطني متين يساهم في بنائه الجميع وان اسس هذا البناء متوفر في العراق.

### برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح

اولاً: مراجعة وتقييم واعادة بناء النظام الهيكلي والمؤسستي للاقتصاد وفقاً لما يأتي: -

اولاً- تأسيس (المجلس الاقتصادي الاعلى) ويرتبط بمجلس الوزراء وبمشاركة واسعة من خبراء الحكومة وخبراء القطاع الخاص مناصفة ويضم الخبراء والمختصين والتكنوقراط المستقلين. ويتولى المجلس التخطيط الاستراتيجي للاقتصاد وتحديد السياسات التنفيذية ومتابعة ومراقبة التنفيذ للخطط التنموية والرؤى المستقبلية ويصدر ذلك بقانون تلتزم به الوزارات وجميع مؤسسات وقطاعات الدولة وتكون قراراته ملزمة بالتنفيذ بعد مصادقة مجلس الوزراء. ويتولى الاشراف ومتابعة المؤسسات الاقتصادية الوطنية التالية:

(1) الصندوق الوطني للادخار

(2) اللجنة العليا للاستيراد والتصدير والاستثمار



## أوراق في الإصلاحات الاقتصادية

- 3) صندوق الاعمار الوطني
- 4) لجنة دعم وحماية الانتاج الوطني
- 5) مؤسسة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- 6) مجلس الخدمة العامة

ثانياً - إعادة مراجعة وتقييم تطبيقات السياستين المالية والنقدية بالرغم من مبادرة البنك المركزي العراقي لإعداد وإطلاق استراتيجيته للسنوات 2016-2020 والتي تضمنت اهدافاً رئيسيه وفرعيه لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتطوير النظام المصرفي وفقاً لآليات ونقاط عمل جديدة. وفعلاً تحقق منها جزء كبير خلال السنتين 2016 و 2017 وحصول تعافي للدينار العراقي وتحسن التصنيف الدولي الائتماني للعراق وتم وضع تطبيقات السياسة النقدية على السكة الصحيحة. لكن ذلك لا يمنع من قيام البنك المركزي كأولويات بما يأتي:

- 1- قيام البنك المركزي ووزارة المالية بتحليل الموقف المالي للمصارف الحالي والمتوقع للسنوات (2018-2022) وتحديد الحاجة الفعلية للسيولة لإدامة التداول النقدي في السوق العراقية وتنشيط الدورة الاقتصادية في كافة المجالات ووضع خطة استباقية تحول دون افلاس وانهيار بعض المصارف، وإدامة عجلة العمل المصرفي في ظل الظروف الراهنة واستخدام آليات وادوات جديدة لتطبيقات السياسة النقدية بما يعزز الشمول المالي.
- 2- ان هيكلية التمويل المصرفي الراهن تعثره كثير من الاخفاقات والمعوقات وبغية زيادة الائتمان والتمويل الاجمالي من المصارف وتفعيل مساهمتها في اوجه الاستثمار المختلفة والاعمار ودفع مسيرة التنمية وتحريك الدورة الاقتصادية في العراق نرى كخطوة اساسية جادة هو اعادة النظر بسياسة الاقراض والتمويل المصرفي وتفعيل تعظيم تمويل المشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة كهدف اجتماعي واقتصادي ذو اولويه خاصة ومستعجله وان يكون للبنك المركزي العراقي دوراً اشرافياً ورقابياً فعالاً.



## أوراق في الإصلاحات الاقتصادية

3- تعديل التشريعات الاقتصادية في العراق والتي تنظم العمل الاقتصادي والمصرفي من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والمصرفي وبشكل خاص قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون تسجيل الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لسنة 2004 وقانون الاستثمار (رقم 13) لسنة 2006 وتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

4- اصدار قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغرى للمساعدة وخلق فرص عمل جديدة ولتقليل الفقر والعوز والمساهمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من نسبة البطالة العالية التي تجاوزت 28% وتفعيل تأسيس شركة ضمان الودائع وضمان الائتمانات والقروض.

5- تفعيل دور البنوك الحكومية والمصارف المتخصصة والمصارف الاهلية لتوفير القروض الميسرة للقطاع الخاص الوطني وكذلك ايجاد حلول لمشاكل الضرائب والفوائد المتراكمة التي ترتبت على اصحاب المشاريع المتوقفة عن الانتاج.

6- اعادة النظر بالتعليمات واللوائح التنفيذية والارشادية الخاصة بتطبيقات السياسة النقدية ووضع نظام رقابي استباقي دقيق لمتابعة التنفيذ وبشكل خاص ما يخص التحويل الخارجي ونافذة بيع العملة التي يشرف عليها البنك المركزي العراقي ووضع اليات جديدة فيما يتعلق بالتحويل الخارجي والاعتمادات المستندية. وهنا نقترح تأسيس مصرف للتجارة الخارجية يتولى مهمة تنفيذ المنهاج الاستيرادي للقطاع الحكومي والخاص الذي يجب ان تتولى وزارة التجارة اعداده في ضوء تقديرات الحاجة الاستهلاكية.

7- تأمين المتطلبات القانونية والفنية لإجراء توأمة واسعة النطاق بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة وكذلك اتخاذ الاجراءات السريعة لهيكله مصرفي الرافدين والرشد وتوحيد المصارف المتخصصة بمصرف للتنمية والاستثمار ويدرار بآليات اقتصاد السوق. ومن جهة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

## أوراق في الإصلاحات الاقتصادية

اخرى، تطوير نظام المدفوعات المصرفي العراقي وتحديثه وتنظيم عمليات التداول المالي والنقدي فيها وفق أحدث النظم المصرفية الالكترونية الحديثة المطبقة في دول العالم.

8- مراجعة وتقييم واعادة تصنيف المصارف وفق معايير كفاءة الاداء والنشاط باعتماد المعايير الدولية المعتمدة على ان تقوم بعملية المراجعة والتقييم مؤسسات محاسبية حيادية دولية معتمدة وتحت اشراف البنك المركزي العراقي. في ضوء مراجعة واقع المصارف في ضوء نتائج اعمالها لعام 2016 ولغاية 2017/12/31 واتخاذ القرارات الحاسمة بهيكلتها ودمج المصارف الصغيرة الحجم وضعيفة النشاط مع المصارف الكبيرة والرصينة بهدف تطوير وتنمية القطاع المصرفي الخاص على ان يكون الاندماج المصرفي محدداً بأسس ووسائل لمعالجة المشاكل ومعوقات العمل لدى القطاع المصرفي والانتقال به من دور الصيرفة الى الدور التنموي.

(\* المستشار الاقتصادي والمصرفي لرابطة المصارف الخاصة العراقية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>